

دراسة تطبيقية مقارنة لتأثير مخاطر معدل العائد على القيمة السوقية للمصارف الإسلامية والتقليدية

محمد حمدي إبراهيم العوضي

مدرس المحاسبة - كلية التجارة بنين جامعة الأزهر

مستخلص:-

استعرضت الدراسة تأثير مخاطر معدل العائد على القيمة السوقية للمصارف الإسلامية في سياق مقارنة مع مخاطر معدل الفائدة التي تواجهها المصارف التقليدية. حيث تعتمد المصارف الإسلامية على مبادئ المشاركة في الربح والخسارة، مما يميز هيكلها المالي وآليات إدارة المخاطر عن تلك الخاصة بالمصارف التقليدية التي تعتمد بشكل رئيسي على أسعار الفائدة. يُظهر هذا الاختلاف كيف يمكن لتقلبات السوق أن تؤثر بشكل متفاوت على نوعي المصارف.

كما تسلط الدراسة الضوء على التحديات التي تعاني منها المصارف الإسلامية نتيجة لطبيعة تمويلها الفريدة. تُظهر النتائج أن هذه المصارف أكثر عرضة لمخاطر معدلات عائد مرتفعة مقارنة بالمصارف التقليدية، وهو ما يُعزى إلى الفروق الهيكلية في حساسية الأصول والخصوم. بينما تتمتع المصارف التقليدية بقدرة أكبر على التكيف السريع مع تغيرات معدلات الفائدة، تواجه المصارف الإسلامية صعوبات في الاستجابة لمؤشرات الفائدة التقليدية مثل LIBOR، خاصة في العقود ذات الدخل الثابت.

ولتحقيق أهدافها، تستخدم الدراسة منهجية متعددة الأبعاد تشمل التحليل الوصفي والمقارن والكمي لاستكشاف البيانات المالية للمصارف الإسلامية والتقليدية في مصر خلال فترة محددة. تكشف النتائج عن انخفاض مخاطر معدل العائد في المصارف الإسلامية، مع وجود استثناءات ملحوظة، حيث تشير أيضاً إلى عدم توافق بين الأصول الحساسة والخصوم الحساسة في معظم المصارف، مما يزيد من تعرضها للمخاطر.

وتساهم هذه الدراسة في توسيع الفهم الأكاديمي لتأثير المخاطر المالية على المصارف الإسلامية، وتقدم توصيات لتعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر، مثل اعتماد تحليل فجوة المدة وتحسين توافق الأصول والخصوم. في الختام، تهدف الدراسة إلى توفير إرشادات عملية للممارسات الأفضل في المصارف الإسلامية لضمان استقرارها وقدرتها التنافسية في السوق المالية.

الكلمات المفتاحية: أسعار الفائدة – المشاركة في الربح والخسارة – حساسية الأصول والخصوم – تحليل فجوة المدة – إدارة المخاطر – الاستقرار المالي.

Abstract:

This study examines the impact of yield rate risks on the market value of Islamic banks in comparison to the interest rate risks faced by conventional banks. Islamic banks operate under profit and loss sharing principles, which distinguishes their financial structure and risk management mechanisms from those of conventional banks that primarily rely on interest rates. This divergence illustrates how market fluctuations can differentially affect these two types of banks.

The study also highlights the challenges that Islamic banks face due to the unique nature of their financing. The findings indicate that these banks are more susceptible to high yield rates compared to conventional banks, primarily attributable to structural differences in asset and liability sensitivity. While conventional banks possess a greater ability to quickly adapt to changes in interest rates, Islamic banks encounter difficulties in responding to traditional interest rate indicators such as LIBOR, especially in fixed-income contracts.

To achieve its objectives, the study employs a multi-dimensional methodology that includes descriptive, comparative, and quantitative analyses to explore the financial data of both Islamic and conventional banks in Egypt over a specified period. The results reveal a general decline in yield rate risks within Islamic banks, with notable exceptions; they also indicate a lack of alignment between sensitive assets and liabilities in most banks, thereby increasing their exposure to risks.

This study contributes to the academic understanding of the financial risk impacts on Islamic banks and provides recommendations for enhancing risk management strategies, such as adopting duration gap analysis and improving asset-liability matching. In conclusion, the study aims to offer practical guidance for best practices in Islamic banking to ensure stability and competitiveness in the financial market.

Keywords: interest rates – profit and loss sharing – assets and liability sensitivity – duration gap analysis – risk management – financial stability.

مقدمة:

تشهد المصارف الإسلامية والتقليدية تبايناً جوهرياً في هيكلها المالي وأساليبها في إدارة المخاطر، خصوصاً فيما يتعلق بمخاطر معدل العائد. فبينما تعتمد المصارف الإسلامية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، تركز المصارف التقليدية على آلية أسعار الفائدة لتحديد العوائد وتكاليف التمويل. ويؤدي هذا التباين إلى اختلاف واضح في كيفية تأثر كل من المصارف الإسلامية والتقليدية بتقلبات السوق المالية.

تُظهر العديد من الدراسات أن المصارف الإسلامية تواجه تحديات فريدة تتعلق بمخاطر معدل العائد، وذلك بسبب طبيعة التمويل الإسلامي الذي يركز على نتائج الأنشطة الاستثمارية بدلاً

من الاعتماد على سعر فائدة ثابت يتم تحديده مسبقاً. ويبرز هذا الأمر أهمية دراسة التأثيرات الاقتصادية والمالية المرتبطة بمخاطر معدل العائد في المصارف الإسلامية، حيث يُعد تقلب العوائد أحد العوامل الرئيسية التي تميز النظام المالي الإسلامي عن نظيره التقليدي. وفيما يلي، يستعرض الباحث أهم الدراسات التي تناولت هذه التحديات وطرحت حلولاً مقترحة لإدارة مخاطر العائد في المصارف الإسلامية.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات مسألة مخاطر معدل العائد في المصارف الإسلامية مقارنةً بمخاطر أسعار الفائدة في المصارف التقليدية، مع تسليط الضوء على الفروق الهيكلية بين هذين النوعين من المصارف، وكانت دراسة (Zainol & Kassim 2012) من أوائل الدراسات التي سعت إلى تحليل تأثير تغيرات أسعار الفائدة على معدل العائد في المصارف الإسلامية، حيث خلصت إلى أن المصارف الإسلامية تظهر حساسية أكبر لمخاطر معدل العائد، وذلك بسبب تباين هيكل الأصول والخصوم بين المصارف الإسلامية والتقليدية، بينما تتمتع المصارف التقليدية بمرونة في التعامل مع أسعار الفائدة بفضل الطبيعة الثابتة لنظامها المالي، وبالتالي فإن المصارف الإسلامية تواجه تحديات أكبر في ضبط العوائد على استثماراتها، خاصةً تلك التي تعتمد على المشاركة في الربح والخسارة.

من جانب آخر، استعرضت دراسة (Shatha & Paolo 2016) الفروق في الاستقرار النظامي بين المصارف الإسلامية والتقليدية، مستخدمة نماذج رياضية لدراسة الشبكات المالية، وكشفت الدراسة أن المصارف الإسلامية رغم تبنيتها لأنظمة مالية مختلفة تعتمد على الشريعة الإسلامية، إلا أنها تتعرض لمخاطر نظامية مختلفة، خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية، كما أظهرت النتائج أن هذه المخاطر قد تتفاقم بشكل خاص في الدول التي تكون فيها البيئة الاقتصادية أقل استقراراً.

وفي نفس السياق قدمت دراسة (Rafał & Katarzyna 2016) تحليلاً مقارناً للوضع المالي لبنك إسلامي في البوسنة والهرسك مقارنةً بالقطاع المصرفي التقليدي باستخدام منهج CAMELS لتقييم الأداء المالي، وأظهرت الدراسة أن المصرف الإسلامي يتمتع باستقرار مالي نسبي أفضل مقارنة بالمصارف التقليدية، وتُعزى هذه النتائج إلى مرونة النظام المالي الإسلامي في التعامل مع المخاطر، خاصةً من حيث تجنب الاعتماد الكبير على الديون والفوائد، وهو ما يمنح المصارف الإسلامية قدرة أكبر على التكيف مع التغيرات في السوق.

في حين ركزت دراسة (Habib & Masih 2017) على تأثير معدلات الربح في المصارف الإسلامية مقارنةً بأسعار الفائدة التقليدية، من خلال تحليل النظام المصرفي الماليزي،

أظهرت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين معدلات الربح وحجم الاستثمارات في المصارف الإسلامية، ولكن في الوقت نفسه تُظهر الدراسة أن بعض العملاء في المصارف الإسلامية قد يكونون أكثر انجذاباً لتحقيق الربح المادي مقارنة بالتزامهم بمبادئ الشريعة، مما يجعل المصارف الإسلامية أكثر عرضة لتقلبات أسعار الفائدة العالمية.

أما دراسة Ahmed et al. (2017) فقد تناولت العلاقة بين الكفاءة التشغيلية وأداء المصارف الإسلامية على مستوى العالم، من خلال دراسة شملت ١٥١ مصرفاً إسلامياً من مختلف الدول، ووجدت الدراسة أن المصارف ذات الكفاءة التشغيلية العالية تظهر نتائج أفضل من حيث الربحية والاستقرار المالي، إلا أن الدراسة لم تستكشف بعمق كيفية تطبيق تحليل فجوة المدة كأداة لتخفيف المخاطر المالية، والتي تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في تحقيق التوازن بين الأصول والخصوم الحساسة لمعدل العائد.

وهدفت دراسة حمزات وشلبي (2022) إلى تحليل أثر معدل عائد الاستثمار في حجم الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية السورية، من خلال دراسة مقارنة بين مصرفي الشام وسورية الدولي الإسلامي للفترة (٢٠١١-٢٠١٩). ووجدت الدراسة أن ارتفاع معدل عائد الاستثمار السنوي له تأثير إيجابي على حجم حسابات الاستثمار المطلقة بالليرة السورية في مصرف الشام، بينما يظهر تأثير سلبي على الحسابات بالدولار الأمريكي. كما لم تجد الدراسة تأثيراً معنوياً لارتفاع معدل العائد على الحسابات الاستثمارية باليورو لدى كلا المصرفين.

أما دراسة Alawi et al., (2022) فقد ركزت على مقارنة الأداء المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في المملكة العربية السعودية، حيث شملت العينة جميع البنوك الوطنية (الإسلامية والتقليدية). واعتمدت الدراسة على تحليل مجموعة من المؤشرات المالية، مثل السيولة والربحية والنشاط. وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استخدام الموارد الذاتية لتحقيق الأرباح بين كلا النوعين من المصارف، وهو ما يشير إلى تقارب قدرتهما على تحقيق نتائج مالية إيجابية. ومع ذلك، تفوقت المصارف التقليدية في كفاءة توظيف مواردها، رغم أن نسبة توظيف الودائع كانت متقاربة بين المصارف الإسلامية والتقليدية، علاوة على ذلك، أكدت الدراسة أن كلا من المصارف الإسلامية والتقليدية تتمتع بملاءة مالية مقبولة، مما يعكس استقراراً عاماً في القطاع المصرفي السعودي. وطرحَت الدراسة مجموعة من التوصيات، أبرزها ضرورة تحسين إدارة السيولة في المصارف الإسلامية لتقادي مشكلات فائض السيولة التي قد تؤثر سلباً على كفاءة استثمار أموالها، كما أوصت بتعزيز التعاون والتكامل بين المصارف الإسلامية على المستويين المحلي والدولي بهدف تطوير سوق مالي إسلامي متكامل وابتكار أدوات مالية جديدة.

ودعت الدراسة إلى النظر في عمليات الاندماج بين المصارف الإسلامية لتعزيز قدرتها التنافسية على الصعيدين المحلي والعالمي.

على الرغم من الجهود البحثية السابقة التي تناولت مخاطر معدل العائد في المصارف الإسلامية مقارنة بمخاطر أسعار الفائدة في المصارف التقليدية، لا تزال هناك فجوات بحثية تتطلب المزيد من الدراسة والتحليل، وتتمثل الفجوة الرئيسية في قلة الدراسات التي تركز على التحليل الهيكلي للعلاقة بين الأصول والخصوم في المصارف الإسلامية ومدى تأثير عدم الموازنة بينهما على ارتفاع درجة تعرض المصارف الإسلامية لمخاطر معدل العائد، وهو ما يترك فراغاً في فهم كيفية تأثير تلك الفروق على استقرار المصارف الإسلامية وقدرتها على مواجهة التغيرات الاقتصادية.

إضافةً إلى ذلك، تعتمد بعض المصارف الإسلامية على مؤشرات الفائدة التقليدية مثل LIBOR في تسعير منتجاتها المالية، وبشكل خاص العقود ذات الدخل الثابت، هذه الممارسة تطرح تحديات تتعلق بتأثير تقلبات أسعار الفائدة العالمية على المصارف الإسلامية، وهو جانب لم يعالج بالشكل الكافي في الدراسات السابقة، كما أن غياب مرجعية إسلامية محددة لتسعير العقود يزيد من أهمية الدراسة لسد هذه الفجوة.

علاوة على ما سبق، لم تول الدراسات السابقة الاهتمام الكافي ل استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية، خاصةً فيما يتعلق بتطبيق أدوات مثل تحليل فجوة المدة للحد من تعرضها لمخاطر معدل العائد، فعلى الرغم من أن هذه الأدوات تستخدم بشكل واسع في المصارف التقليدية، إلا أن تطبيقها في السياق الإسلامي لا يزال غير مستكشف بشكل كافٍ.

بناءً على ما سبق، تبرز أهمية مساهمة هذه الدراسة في سد الفجوة البحثية من خلال تقديم تحليل شامل للفروق الهيكلية بين المصارف الإسلامية والتقليدية، مع التركيز على استراتيجيات إدارة المخاطر التي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم توصيات عملية وعملية لتحسين قدرة المصارف الإسلامية على مواجهة التقلبات الاقتصادية وضمان استقرارها المالي.

() LIBOR (London Interbank Offered Rate): هو المعدل الذي تتقاضاه البنوك الكبرى في لندن للاقتراض من بعضها البعض لمدة محددة، ويعتبر معياراً عالمياً لتحديد أسعار الفائدة في المعاملات المالية، بما في ذلك القروض والسندات. يُستخدم LIBOR على نطاق واسع كمؤشر لتسعير العقود المالية.

مشكلة الدراسة:

تواجه المصارف الإسلامية تحديات خاصة في التعامل مع مخاطر معدلات العائد، حيث تشير الدلائل إلى أن هيكلها المالي يجعلها أكثر عرضة لتقلبات هذه المعدلات مقارنةً بالمصارف التقليدية، ويرجع ذلك إلى الفجوة الهيكلية في حساسية الأصول والخصوم؛ ففي حين تقدم الأصول معدلات عوائد ثابتة، تُظهر الخصوم حساسية أكبر تجاه تغيرات معدلات العائد، مما يؤدي إلى تعرض المصارف الإسلامية لمخاطر مالية إضافية لا سيما مع غياب التوافق الهيكلي بين الأصول والخصوم. يُضفي هذا الوضع تعقيداً على عمليات إدارة المخاطر، ويستدعي الحاجة إلى استراتيجيات فعالة تتماشى مع طبيعة العمليات المالية الإسلامية لضمان الاستقرار المالي وتقليل تأثير تقلبات معدلات العائد.

علاوة على ذلك، تعتمد بعض المصارف الإسلامية على مؤشرات الفائدة التقليدية، مثل مؤشر LIBOR، في تسعير عقودها المالية ذات الدخل الثابت كعقود المرابحة والإجارة، ورغم أن هذه المصارف تتجنب التعامل المباشر بالفائدة، فإن اعتمادها على تلك المؤشرات يزيد من تعرضها لتقلبات أسعار الفائدة العالمية، وهو ما يُفاقم مخاطرها في بيئة اقتصادية غير مستقرة. من هذا المنطلق، تتضح الحاجة إلى تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، تتوافق مع خصوصية نظامها المالي. وهو ما أظهره تحليل الفجوة البحثية كما تقدم.

وبناء على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف التأثيرات المباشرة لمخاطر معدل العائد على المصارف الإسلامية، وتحليل أثرها على الأداء المالي والقيمة السوقية لهذه المصارف. وتسعى الدراسة أيضاً إلى استعراض استراتيجيات إدارة المخاطر المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم توصيات عملية لتعزيز قدرة المصارف الإسلامية على مواجهة التقلبات الاقتصادية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي ضمن بيئة مليئة بالتحديات.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تقديم مساهمة علمية جديدة في مجال إدارة المخاطر المالية في المصارف الإسلامية، فرغم وجود العديد من الدراسات التي تناولت المخاطر المالية، إلا أن هناك فجوات واضحة تتعلق بتأثير مخاطر معدل العائد على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، حيث لم تحظ موضوعات مثل عدم مواءمة الأصول والخصوم وتأثير مؤشرات الفائدة التقليدية على المصارف الإسلامية بتركيز كافٍ في الدراسات السابقة، وتسعى الدراسة إلى سد هذه الفجوات من خلال تحليل شامل للتحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية بما يوفر فهماً أعمق لكيفية تأثير المخاطر المالية على استقرارها وقدرتها التنافسية، كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية

لتعزيز قدرة المصارف الإسلامية على مواجهة المخاطر المالية، خاصةً في ظل التحديات الاقتصادية العالمية. بالتالي، يمكن أن تكون نتائج الدراسة مفيدة لصناع القرار في القطاع المصرفي الإسلامي في تطوير سياسات مالية تحافظ على استقرار المصارف وتعزز من قدرتها التنافسية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل الفروق الهيكلية بين المصارف الإسلامية والتقليدية فيما يتعلق بمخاطر معدل العائد، ومدى تأثير هذه المخاطر على الأداء المالي والقيمة السوقية.
2. دراسة مدى تأثير عدم توافق الأصول والخصوم في المصارف الإسلامية على درجة تعرضها لمخاطر معدل العائد مقارنةً بالمصارف التقليدية.
3. استكشاف استراتيجيات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مع التركيز على الأدوات المتاحة لتقليل تأثير تقلبات السوق، مثل تحليل فجوة المدة.
4. تقديم توصيات عملية لتحسين استراتيجيات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعزيز استقرارها المالي في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية.

تساؤلات الدراسة:

استنادًا إلى الأهداف المذكورة، تطرح الدراسة التساؤلات التالية:

1. كيف تختلف مخاطر معدل العائد في المصارف الإسلامية عن مخاطر أسعار الفائدة في المصارف التقليدية من حيث تأثيرها على الأداء المالي والقيمة السوقية؟
2. ما مدى تأثير عدم مواءمة الأصول والخصوم في المصارف الإسلامية على زيادة تعرضها لمخاطر معدل العائد؟
3. ما هي الأدوات والآليات التي يمكن أن تستخدمها المصارف الإسلامية لمواجهة تلك المخاطر بفعالية؟
4. كيف يمكن تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية لضمان استقرارها المالي في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية؟

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهجية تحليلية مقارنة تهدف إلى تقييم المخاطر المالية في المصارف الإسلامية مقابل المصارف التقليدية، ولتحقيق ذلك، يتم اتباع المناهج التالية:

1. المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل الخصائص الهيكلية لمخاطر معدل العائد في المصارف الإسلامية ومقارنتها بمخاطر أسعار الفائدة في المصارف التقليدية، مع الاعتماد على بيانات مالية من التقارير السنوية للمصارف.

٢. المنهج المقارن: لمقارنة استراتيجيات إدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والتقليدية، مع التركيز على استخدام أدوات مثل تحليل فجوة المدة ونسبة الأصول الحساسة إلى الخصوم الحساسة^٢.

٣. المنهج الكمي: لتحليل البيانات المالية من خلال أدوات إحصائية، مثل حساب فجوة المدة بين الأصول والخصوم، لتحديد مدى تعرض المصارف الإسلامية لمخاطر معدل العائد مقارنة بالمصارف التقليدية.

لم تعتمد هذه الدراسة على صياغة فروض بحثية، نظراً لطبيعتها التحليلية التطبيقية التي تركز على استكشاف الفروق بين المصارف الإسلامية والتقليدية في إدارة المخاطر، بدلاً من اختبار فرضيات سببية محددة، حيث اعتمدت الدراسة على طرح تساؤلات بحثية بما يسمح بتحليل أعمق ومرونة أكبر في تحليل الفروق الهيكلية واستكشاف استراتيجيات إدارة المخاطر، هذا النهج يسمح بتقديم رؤى جديدة حول كيفية تأثير هذه المخاطر على استقرار المصارف دون التقييد بفرضيات مسبقة، مما يعزز من قدرة الدراسة على تقديم توصيات عملية بناءً على التحليل المستخلص من البيانات الواقعية.

خطة الدراسة:-

لتحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيم البحث إلى الأجزاء التالية:

١. المبحث الأول: الإطار النظري لمخاطر معدل العائد وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية والتقليدية.

٢. المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول:-

الإطار النظري لمخاطر معدل العائد في المصارف الإسلامية ومخاطر معدل الفائدة في المصارف التقليدية

مقدمة:

تشكل المخاطر المتعلقة بمعدل العائد في المصارف الإسلامية ومعدل الفائدة في المصارف التقليدية تحديًا كبيرًا للمؤسسات المالية، فبينما يمكن لهذه المخاطر أن توفر فرصًا للربحية وزيادة قيمة حقوق المساهمين، إلا أنها قد تهدد استقرار المصارف وربحياتها إذا لم تتم إدارتها

(٢) الأصول الحساسة هي الأصول التي تتغير قيمتها بشكل مباشر مع تغير أسعار الفائدة، مثل (القروض، الأوراق المالية قصيرة الأجل، الأصول المتاحة للبيع)، الخصوم الحساسة هي الخصوم التي تتغير تكلفتها تمويلها بشكل مباشر مع تغير أسعار الفائدة، مثل (الودائع والسندات المصدرة).

بفعالية، ويهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل موضوعي للمخاطر المرتبطة بمعدل العائد والفائدة، وتوضيح آليات إدارتها في المصارف الإسلامية والتقليدية.

١/١ مخاطر معدل العائد في المصارف الإسلامية

مخاطر معدل العائد هي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة أو معدلات الربح، ما يؤثر بشكل مباشر على الإيرادات المتولدة من الأصول الحساسة لتغيرات معدل العائد، وكذلك على تكاليف الخصوم الحساسة لهذه التغيرات، ففي المصارف التقليدية، ترتبط هذه المخاطر بتقلبات أسعار الفائدة في السوق، حيث تتغير تكلفة الاقتراض والعوائد بناءً على معدلات السوق، بينما في المصارف الإسلامية تتعلق هذه المخاطر بالتغيرات في الربحية المتوقعة التي تعتمد على عقود التمويل الإسلامي المستندة إلى مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، الأمر الذي يجعل العلاقة بين الأصول والخصوم تختلف جذرياً عن المصارف التقليدية.

وتنشأ مخاطر معدل العائد نتيجة العديد من العوامل، من أهمها السياسات النقدية التي تؤثر على معدلات الفائدة، وعدم التوازن بين الأصول والخصوم من حيث الحساسية لمعدل العائد والذي يمثل المصدر الرئيسي للمخاطر المالية. وبناءً على ذلك وفقاً لطبيعة المصارف الإسلامية يمكن القول إن مخاطر معدل العائد في المصارف الإسلامية تنشأ بسبب عدم المواءمة بين استحقاق الأصول والخصوم، وهو ما يؤدي إلى تفاوت تكاليف إعادة التمويل أو إعادة الاستثمار (سمرة وآخرون، ٢٠٢٢).

وتتزايد أهمية هذا النوع من المخاطر في المصارف الإسلامية بسبب اعتمادها على نتائج الأنشطة الاستثمارية التي لا يمكن تحديدها مسبقاً بدقة. خلافاً للمصارف التقليدية، التي تكون فيها تكلفة التمويل محددة تعاقدياً، بينما تعتمد المصارف الإسلامية على عوائد استثمارات تتغير بناءً على أداء الأصول (ميموني وآخرون، ٢٠٢٠).

علاوة على ذلك، قد يؤدي ارتفاع المعدلات المرجعية للسوق إلى توقع أصحاب حسابات الاستثمار معدلات عائد أعلى، وهو ما يضع ضغوطاً على المصارف الإسلامية لتلبية هذه التوقعات، حتى لو كانت عوائد الأصول الفعلية أقل. في هذا السياق، تواجه المصارف مخاطر التنازل عن الأرباح، حيث قد تضطر المصارف إلى التنازل عن جزء من أرباحها لزيادة العوائد المدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار، وذلك للحفاظ على العملاء ومنعهم من سحب أموالهم (Islamic Financial Services Board, 2005, p. ٣٩).

قد يبدو أن المصارف الإسلامية ليست معرضة بشكل مباشر لمخاطر السوق الناتجة عن تقلبات معدلات الفائدة، نظراً لأنها لا تعتمد على الفائدة في عملياتها المالية، إلا أن هذه المصارف تعتمد على سعر مرجعي لتسعير أدواتها المالية المختلفة، فعلى سبيل المثال، في عقود المرابحة يتم

تحديد هامش الربح بإضافة هامش المخاطرة إلى السعر المرجعي، الذي غالبًا ما يكون "LIBOR" (معدل الفائدة على الإقراض بين البنوك في سوق لندن)، وبما أن طبيعة الأصول ذات العائد الثابت تتطلب تثبيت هامش الربح طوال فترة العقد، فإن أي تغيير في السعر المرجعي لا يؤثر على هامش الربح خلال فترة العقد (Charles et al., 2023).

مع ذلك، فإن المصارف الإسلامية تتعرض بشكل غير مباشر لمخاطر ناتجة عن تحركات معدلات الفائدة في السوق المصرفي التقليدي، ويظهر هذا التأثير في جانبين رئيسيين (جرودي ويوسفي، ٢٠١٧، ص ٨٥):

- أولاً، يتجلى الأثر في اعتماد المصارف الإسلامية على معدلات الفائدة كمرجع في تسعير بعض خدماتها المالية، خصوصًا في عقود البيوع المؤجلة، حيث يُستخدم معدل الفائدة كمعيار لحساب الربحية، كما يؤثر معدل الفائدة في دراسة الجدوى المتعلقة بالدخول في مشاريع المضاربة والمشاركة، حيث يتم تقييم العوائد المحتملة بالمقارنة مع تكلفة الفرصة البديلة في الأسواق التقليدية.

- ثانيًا، يظهر الأثر في تحديد معدلات العائد لأصحاب حسابات الاستثمار، حيث تجد المصارف الإسلامية نفسها تحت ضغط المنافسة مع المصارف التقليدية، ولكي تحتفظ بجاذبيتها، تُضطر إلى تقديم عائد لا يقل عن معدلات الفائدة التي تقدمها المصارف التقليدية لأصحاب الودائع، وذلك لتجنب فقدان العملاء لصالح المؤسسات المالية التقليدية.

٢/١ مخاطر أسعار الفائدة في المصارف التقليدية

تشير مخاطر أسعار الفائدة إلى الخسائر المحتملة التي قد يتكبدها المصرف نتيجة تقلبات أسعار الفائدة في السوق، والتي قد تؤثر سلبًا على عائدات المصرف وقيمة أصوله (Kassim, & Zainol and, 2012, p.123). بعبارة أخرى، يمثل خطر أسعار الفائدة نوعًا من المخاطر التي تظهر في السوق المالي خلال عمليات الإقراض البنكي، حيث يتعرض المصرف لمخاطر تقلب أسعار الفائدة خلال فترة القرض. على سبيل المثال، إذا قام المصرف بالإقراض بمعدل فائدة قدره ٥% لمدة ثلاثة أشهر، فإنه قد يواجه خطر انخفاض معدل الفائدة قبل انتهاء فترة القرض، وفي هذه الحالة قد يجد المصرف نفسه غير قادر على إعادة توظيف أمواله إلا بمعدل فائدة أقل مثل ٤%، مما يؤدي إلى انخفاض العائدات المتوقعة ويؤثر سلبًا على ربحية المصرف وأداءه المالي.

تعد هذه المخاطر ذات أهمية كبيرة في النظام المصرفي التقليدي، حيث تعتمد المصارف بشكل جوهري على أسعار الفائدة في تسعير منتجاتها المالية وتقدير العوائد المستقبلية. وبالتالي، تؤدي التقلبات في أسعار الفائدة إلى عدم استقرار في التدفقات النقدية وقيم الأصول، وللتخفيف من هذه المخاطر تلجأ

المصارف إلى استراتيجيات مختلفة لإدارة أسعار الفائدة مثل التحوط المالي، أو تعديل هيكله الاستحقاقات بين الأصول والخصوم، لضمان حماية أرباحها والتقليل من الخسائر الناتجة عن تقلبات السوق.

٣/١ مؤشرات قياس مخاطر أسعار الفائدة

تعتبر مؤشرات قياس مخاطر أسعار الفائدة أدوات أساسية في تقييم مدى تعرض المصارف لتقلبات أسعار الفائدة في السوق. وتوجد العديد من المؤشرات التي تُستخدم في قياس مدى تعرض المصارف لمخاطر أسعار الفائدة، من بين هذه المؤشرات ما يلي:

١/٣/١ فجوة المدة (Duration Gap):

هي الفارق بين الأصول الحساسة لسعر الفائدة والخصوم الحساسة لسعر الفائدة، ويُستخدم هذا المؤشر لقياس حساسية المصرف تجاه تغيرات أسعار الفائدة، وتشمل خطوات تحليل فجوة المدة ما يلي (Chattha et al., 2020, p.1270; Khaliq et al., 2017, p. 20):

- تحديد مدة كل بند من بنود الأصول والخصوم في الميزانية العمومية، والتي تشمل العائدات المدفوعة أو المستلمة.
- حساب وزن (نسبة) كل عنصر ضمن فنته، على سبيل المثال وزن عنصر الأصل مقارنة بإجمالي الأصول التي تحقق أرباحًا.
- تحديد المدة المرجحة للأصول والخصوم باستخدام النتائج المستخلصة من الخطوتين السابقتين.
- حساب الفجوة من خلال طرح مدة الالتزامات من مدة الأصول.

٢/٣/١ نسبة الأصول الحساسة لسعر الفائدة إلى الخصوم الحساسة لسعر الفائدة:

تشمل الأصول الحساسة لسعر الفائدة القروض والاستثمارات، بينما تشمل الالتزامات الحساسة الودائع والسندات والأسهم، وتقيس هذه النسبة حساسية المصرف تجاه تغيرات سعر الفائدة، حيث تعكس مدى تعرض المصرف لمخاطر تغير الفائدة، فإذا كانت النسبة أكبر من واحد فإن المصرف يكون في وضعية مريحة، أما إذا كانت أقل من واحد فيكون أكثر عرضة للخسائر في حال حدوث تغير في أسعار الفائدة.

٣/٣/١ نسبة مدة استحقاق الأصول إلى مدة استحقاق الخصوم:

تقيس هذه النسبة مدى تعرض المصرف لمخاطر إعادة التمويل أو إعادة الاستثمار بناءً على الفجوة الزمنية بين استحقاق الأصول والخصوم، وهي تفسر العلاقة التعاقدية بين مدة استحقاق الأصول والخصوم، فإذا كانت مدة استحقاق الأصول أطول، فإن المصرف يواجه خطر إعادة التمويل، حيث قد يضطر إلى تمويل القروض بأسعار فائدة أعلى، بالمقابل، إذا كانت مدة استحقاق الأصول أقل فقد يتعرض المصرف لخطر إعادة الاستثمار بأسعار فائدة أدنى مما يؤثر سلبًا على العائدات.

٤/٣/١ نسبة الودائع غير المغطاة إلى إجمالي الودائع:

تعكس هذه النسبة مدى حساسية الودائع لتغيرات أسعار الفائدة، حيث تشير الودائع غير المغطاة إلى تلك الودائع التي لم يتم تأمينها بغطاء سيولة لحالات السحب المفاجئ، وتُعتبر هذه الودائع أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة، حيث يميل المودعون إلى سحبها في حال تقديم أسعار فائدة أعلى من قبل المنافسين، وتتراوح حدود هذه النسبة بين الواحد كحد أعلى والصفر كحد أدنى وهو ما يعكس مدى سيولة المصرف وقدرته على مواجهة تقلبات السوق.

٤/١ أثر التغيير في أسعار الفائدة على قيمة المصرف

تُعد التغييرات في أسعار الفائدة من العوامل المؤثرة بشكل ملحوظ على إيرادات المصارف وقيمتها الاقتصادية، ويمكن تحليل هذا الأثر من منظورين متكاملين كما يلي (منصور، ٢٠١٨، ص ٤١٤):

- منظور الإيرادات: يتعلق هذا المنظور بتأثير التغييرات في أسعار الفائدة على حسابات الاستحقاق أو الإيرادات الواردة، وهو المدخل التقليدي لتقييم مخاطر أسعار الفائدة الذي تتبناه العديد من المصارف، ويُعتبر التباين في الإيرادات نقطة محورية، إذ يمكن أن تؤدي الإيرادات المنخفضة أو الخسائر الإجمالية إلى تهديد الاستقرار المالي للمؤسسة من خلال إضعاف كفاية رأس المال وزعزعة ثقة السوق فيها، ويجب على المصارف الإسلامية تطوير نظام شامل لتحديد وإدارة مخاطر معدل العائد، بما يشمل تقييم تأثيرات السوق على العائدات المتوقعة من الأصول ومقارنتها مع توقعات أصحاب حسابات الاستثمار.
- منظور القيمة الاقتصادية: يعكس هذا المنظور تأثير التغييرات في أسعار الفائدة السوقية على القيمة السوقية للأصول والخصوم، وتعتبر حساسية القيمة الاقتصادية للمصرف تجاه تقلبات أسعار الفائدة عنصراً حاسماً لكل من حملة الأسهم وإدارة المصرف، إذ أن القيمة الاقتصادية للأدوات المالية تعتمد على تقدير القيمة الحالية لصادفي التدفقات النقدية المتوقعة التي يتم خصمها وفقاً للأسعار السائدة في السوق. عندما يمتلك المصرف فجوة موجبة حيث تتجاوز الأصول الحساسة لسعر الفائدة الخصوم الحساسة، فإن المصرف يكون معرض لخطر الخسارة في حال انخفاض أسعار الفائدة، ذلك لأن الأصول التي سيتم إعادة تسعيرها خلال السنة المالية ستكون بقيمة أقل من الالتزامات، وعلى الجانب الآخر، إذا ارتفعت أسعار الفائدة وكان لدى المصرف فجوة سالبة، فقد يتعرض أيضاً لخسارة، إذ ستزيد تكلفة التزامات المصرف مقارنة بالعوائد المتوقعة من الأصول.

لذلك، يتعين على المصارف وضع سياسات واضحة لإدارة توقعات العملاء والمستثمرين، مع التركيز على تقليل الفجوة بين العوائد المتوقعة والعوائد المتاحة في السوق، بهدف الحفاظ على استقرار الأداء المالي وتقليل المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة.

ويمكن توضيح أثر مخاطر معدل الفائدة في المصارف التقليدية أو مخاطر معدل العائد في المصارف الإسلامية على قيمة المصرف من خلال الحالات التالية (Khalig et al., 2017, p. 20):

١/٤/١ الحالة الأولى: وجود فجوة موجبة (مدة القروض أو الاستثمارات أكبر من مدة الودائع):

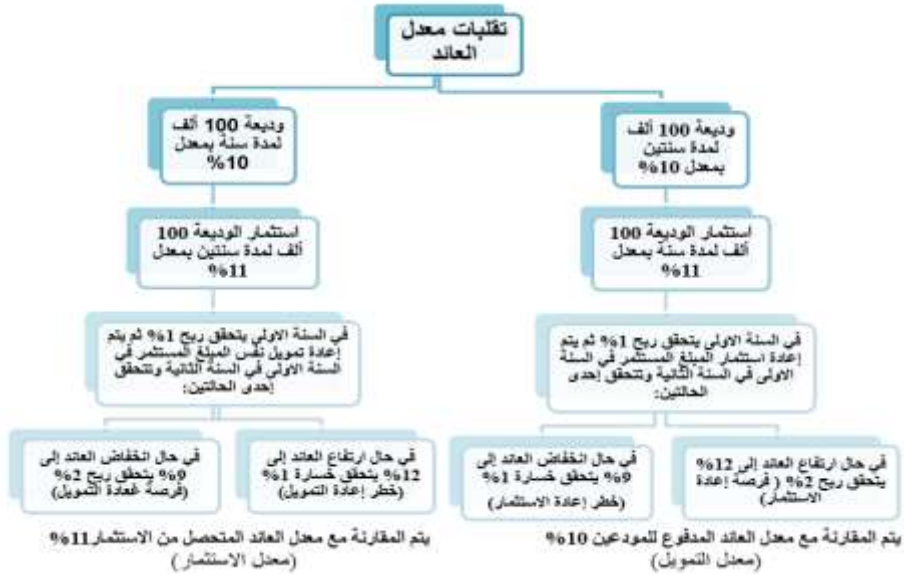
في هذه الحالة، تظل إيرادات الاستثمار ثابتة بينما تكون تكلفة الودائع متغيرة، وتتأثر قيمة المصرف في حالتين:

- إذا ارتفع معدل العائد: تُشير الفجوة الموجبة إلى أن الأصول تكون بشكل عام أكثر حساسية لتغيرات السعر مقارنة بالخصوم وعندما يرتفع معدل العائد، ستنخفض الأصول بشكل نسبي أكبر من الخصوم، يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المصرف الإسلامي.
- إذا انخفض معدل العائد: ستنخفض الأصول بشكل نسبي أقل من الخصوم، مما يؤدي إلى ارتفاع صافي قيمة المصرف الإسلامي.

١/٤/٢ الحالة الثانية: وجود فجوة سالبة (مدة القروض أو الاستثمارات أقل من مدة الودائع):

في هذه الحالة، تكون إيرادات الاستثمار متغيرة بينما تظل تكلفة الودائع ثابتة، وتتأثر قيمة المصرف في حالتين:

- إذا ارتفع معدل العائد: تعني الفجوة السالبة أن المطلوبات تكون أكثر حساسية لتغيرات السعر مقارنة بالأصول. وبالتالي، عندما يرتفع معدل العائد، ستنخفض الأصول بشكل نسبي أقل من الخصوم، مما يؤدي إلى ارتفاع صافي قيمة المصرف الإسلامي.
- إذا انخفض معدل العائد: ستنخفض الأصول بشكل نسبي أكثر من الخصوم، مما يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المصرف الإسلامي.
- لتوضيح الحالات السابقة بشكل أكثر دقة، يتم تقديم الشكل (١/١) التالي والذي يوضح تأثير تقلبات معدل العائد على استراتيجيات الاستثمار وإعادة التمويل معززًا بالأرقام كما يلي:



شكل رقم (1-1) تأثير تقلبات معدل العائد على استراتيجيات الاستثمار وإعادة التمويل

المصدر: إعداد الباحث

5/1 استراتيجيات إدارة المخاطر في المصارف

تتطلب إدارة المخاطر في المصارف، سواء التقليدية أو الإسلامية، نهجاً دقيقاً ومتكاملاً يهدف إلى التكيف مع التقلبات الاقتصادية وضمن استقرار الأداء المالي. ولأن المصارف تواجه أنواعاً مختلفة من المخاطر المتعلقة بمعدلات الفائدة أو العائد، فإن استراتيجيات إدارة هذه المخاطر تتباين تبعاً لاختلاف المبادئ التي تقوم عليها عملياتها المالية، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

- في المصارف التقليدية: تركز استراتيجيات إدارة المخاطر على استخدام أدوات المشتقات المالية، مثل العقود الآجلة والمقايضات، كوسائل أساسية للتحوط ضد تقلبات أسعار الفائدة حيث تساعد هذه الأدوات المصارف على تثبيت تكاليف الاقتراض والاستثمار، مما يحد من تأثير التغيرات المفاجئة في السوق على العوائد المالية، بالإضافة إلى ذلك، تعتمد هذه المصارف على التسعير الديناميكي وهو نهج يسمح لها بتعديل أسعار الفائدة على القروض والمنتجات المالية وفقاً للظروف السوقية المتغيرة، وهذا يتيح لها مرونة أكبر في التعامل مع التقلبات الاقتصادية، ويعزز قدرتها على الحفاظ على استقرار الأداء المالي.

- في المصارف الإسلامية: تعتمد المصارف الإسلامية على استراتيجيات مختلفة تمامًا، تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحظر التعامل بالفائدة، لذلك تلجأ هذه المصارف إلى صيغ تمويل مثل المرابحة والمضاربة، والتي تهدف إلى تقليل المخاطر الناجمة عن تقلبات معدلات العائد، ففي المرابحة يُحدد سعر بيع ثابت يتفق عليه مسبقًا، وهو ما يخفف درجة عدم اليقين بالنسبة للأطراف المتعاقدة، بينما في المضاربة يتم تقاسم الأرباح بين المصرف والمستثمرين بناءً على نسب يتم تحديدها مسبقًا، وهو ما يؤدي إلى تقاسم المخاطر بين الطرفين بدلاً من أن يتحملها المصرف وحده.

علاوة على ذلك، تستند المصارف الإسلامية إلى مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، الذي يضمن توزيع المخاطر بشكل عادل بين المصرف والمستثمرين. هذا المبدأ يوفر للمصارف آلية تحوط طبيعية، حيث تكون العوائد مرتبطة بأداء المشاريع الاستثمارية الفعلي، وبالتالي، يؤدي ذلك إلى تقليل الأثر الناتج عن تقلبات السوق مقارنة بالتمويل التقليدي.

إجمالاً، تسعى المصارف الإسلامية من خلال هذه الاستراتيجيات إلى تحقيق توازن دقيق بين خفض المخاطر والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وعلى الجانب الآخر تعتمد المصارف التقليدية بشكل كبير على أدوات المشتقات والمرونة في التسعير لمواجهة تحديات السوق وتقلباته. وهكذا، يعكس كل نموذج مصرفي طرقًا مختلفة للتكيف مع البيئة الاقتصادية، بناءً على مبادئ التشغيلية الفريدة.

١ / ٦ اعتبارات التشغيل والمبادئ الخاصة بإدارة مخاطر معدل العائد

تتضمن المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر معدل العائد في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية عدة اعتبارات حيوية، كما يلي (Board, 2005, pp. 24-25 Islamic Financial Services):

١/٦/١ المبدأ الأول: إنشاء نظام شامل لإدارة المخاطر

ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وضع نظام متكامل لإدارة المخاطر وإعداد تقارير دقيقة لتقييم التأثيرات المحتملة لعوامل السوق على معدلات العوائد على الموجودات، مقارنة بمعدلات العائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار. وفي هذا السياق، يتعين على المؤسسات القيام بما يلي:

- تطوير نظم إدارية فعالة: ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان وجود أنظمة إدارية متقدمة لتحديد وقياس ومتابعة مخاطر معدل العائد، مع التأكيد على إعداد التقارير المناسبة بشكل دوري. ونظرًا لأن مخاطر معدل العائد تنشأ عن المراكز الاستثمارية المتنوعة داخل قائمة المركز المالي، فإنه يتعين على المؤسسات تعيين

- موظفين مؤهلين يتمتعون بالخبرة الكافية لتحليل مستويات التعرض للمخاطر التي تنتج عن الأنشطة المختلفة داخل قوائم مراكزها المالية الموحدة.
- تحليل العوامل المؤثرة: يتعين على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التعرف بدقة على العوامل التي تسهم في ظهور مخاطر معدل العائد، ويتمثل الشكل الرئيسي لهذه المخاطر في الارتفاع المستمر لمعدلات الفائدة الثابتة طويلة الأجل في السوق. وعلى الرغم من أن معدلات الربح التي تحققها المؤسسات تعكس عادةً مؤشرات العائد للفترة السابقة، إلا أنها قد لا تستجيب بشكل فوري للتغيرات السريعة في مؤشرات العوائد المرتفعة. وبالتالي، فإن استيعاب هذه العوامل والتفاعل معها بمرونة يُعد أمرًا ضروريًا لضمان إدارة فعالة للمخاطر المرتبطة بمعدلات العائد.
 - تقييم الاعتماد على الحسابات الجارية: يتعين على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إجراء تقييم شامل للآثار المترتبة على اعتمادها الكبير على أموال أصحاب الحسابات الجارية، فعلى الرغم من أن هؤلاء المودعين لا يتوقعون تحقيق أي عوائد على أموالهم إلا أن السحوبات المفاجئة لتلك الأموال قد تؤدي إلى آثار سلبية تؤثر بشكل مباشر على المعدل الإجمالي للعوائد المحتملة في هذه المؤسسات. ومن ثم، يصبح من الضروري وضع استراتيجيات فعالة للتخفيف من تأثير هذه السحوبات غير المتوقعة على استقرار المؤسسة المالي.

٢/٦/١ المبدأ الثاني: إطار ملائم لإدارة المخاطر التجارية المنقولة

- ينبغي أن تمتلك مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إطارًا مناسبًا لإدارة المخاطر التجارية المنقولة متى كان ذلك ملائمًا. وفي هذا السياق، يجب على المؤسسات اتخاذ الخطوات التالية:
- تطوير سياسة إدارة التوقعات: يتعين على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تبني سياسة واضحة ووضع إطار عمل محدد لإدارة توقعات المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار. ففي حال كانت معدلات العوائد المقدمة لأصحاب حسابات الاستثمار من قبل المؤسسات المنافسة أعلى من تلك التي تقدمها المؤسسات الإسلامية، يصبح من الضروري تقييم طبيعة توقعات أصحاب الحسابات بشكل دقيق. إلى جانب ذلك، يتعين على المؤسسة دراسة مدى الفجوة بين معدلات العوائد المقدمة من المنافسين وتلك المتوقعة من قبل أصحاب الحسابات، بهدف وضع استراتيجيات مناسبة للحد من هذا التباين وتحقيق رضا العملاء والمستثمرين.
 - تحديد مستوى احتياطي الأرباح: ينبغي على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تحديد المستوى المناسب لأرصدة احتياطي معدل الأرباح، نظرًا لأهمية هذا الاحتياطي كأداة رئيسية في التخفيف من التعرض للمخاطر التجارية المنقولة، وفي هذا السياق، تحتفظ بعض المؤسسات بنسبة من احتياطي الأرباح ضمن حقوق أصحاب الحسابات بهدف

تحسين العوائد المقدمة لهم، خاصة في الفترات التي تكون فيها العوائد أقل من تلك التي يوفرها المنافسون. ومن ثم، تعكس هذه الديناميكية تقلبات واضحة، إذ قد تشهد بعض السنوات ارتفاعاً في رصيد الاحتياطي، في حين قد تتراجع في سنوات أخرى، بناءً على الظروف الاقتصادية ومستوى العوائد المحققة.

تشكل المبادئ المشار إليها إطاراً توجيهياً فعالاً لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في إدارة مخاطر معدل العائد، حيث يسهم الالتزام بهذه المبادئ في تعزيز قدرة المؤسسات على الاستجابة للتغيرات السوقية، مما يعزز استقرارها المالي ويزيد من ثقة المستثمرين. علاوة على ذلك، يُعتبر تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة هذه المخاطر من العوامل الأساسية لنجاح واستدامة هذه المؤسسات في بيئة مالية ديناميكية.

وتوصي المبادئ التي نص عليها مجلس الخدمات المالية الإسلامية (Islamic Financial Services Board, 2005, p. 24) باتباع إجراءات محددة تتعلق بإدارة مخاطر معدل العائد، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ. أنظمة تحديد وقياس المخاطر، يتعين على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تطوير نظم ملائمة لتحديد وقياس العوامل التي تسهم في ظهور مخاطر معدل العائد، ويجب أن تشمل هذه النظم عمليات تحليل دقيقة للمراكز الاستثمارية، مما يتيح فهماً شاملاً للعوامل المؤثرة على العوائد.

ب. استخدام طريقة الفجوات، عند حساب معدل العائد، تعتمد مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على طريقة الفجوات لتوزيع المراكز الاستثمارية وفقاً للفترة الزمنية المتبقية حتى تواريخ استحقاقها أو مواعيد إعادة التسعير، أيهما أقرب. وبناءً على ذلك، تقوم هذه المؤسسات بتصنيف أصولها إلى ثابتة ومتغيرة وفقاً لمواعيد استحقاق الذمم، حيث يُعد هذا التصنيف ضرورياً، إذ تعكس التدفقات النقدية الفعلية فجوات زمنية قد تؤثر بشكل كبير على معدل العائد. وفي هذا السياق، قد تعتمد المؤسسات على مجموعة متنوعة من الأساليب التحليلية، بدءاً من الفجوة البسيطة وصولاً إلى النماذج المتقدمة مثل المحاكاة. وبذلك، تُمكن هذه الأدوات المؤسسات من تقييم التغيرات المحتملة في التدفقات النقدية وصافي الدخل، وذلك استناداً إلى التقلبات السوقية. ومن ثم، تتطلب هذه الأساليب تقييماً متعمقاً يتناسب مع طبيعة الأنشطة التي تمارسها المؤسسات ودرجة تعقيدها، مما يضمن دقة التحليل واتخاذ القرارات المالية المناسبة.

ج. توقع التدفق النقدي، يُعد توقع التدفق النقدي عنصراً حاسماً في قياس مخاطر معدل العائد، حيث يُبرز أهمية التنبؤ بالتدفقات النقدية المتعلقة بالأدوات والعقود المالية. وفي هذا السياق، يُطلب من المؤسسات القيام بعملية محاكاة وتقييم دقيقة للأنماط السلوكية لأجل الاستحقاق المرتبطة بتلك

الأدوات، مع ضرورة إجراء مراجعة دورية للاعتماد على الافتراضات الضمنية والمؤشرات المستخدمة، لضمان استمرارية دقتها وكفاءتها، كما يجب أخذ المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على الأرباح المستقبلية في الحسبان، إضافةً إلى تقييم مدى فائدة المعلومات المستخلصة في دعم القرارات المالية الاستراتيجية.

د. فهم الخصائص المالية، عند تقييم المخاطر المحتملة يتعين على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تكون على دراية تامة بالخصائص المتنوعة لمراكزها المالية، سواءً فيما يتعلق بالعملاء أو بالبلدان التي تمارس فيها أنشطتها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على هذه المؤسسات إجراء تقييم شامل لتحديد ما إذا كانت تلك المخاطر المحتملة تشكل تهديدًا نسبيًا ووشيحًا على مركزها المالي. وعليه، فإن فهم السياقات الاقتصادية والجغرافية التي تعمل فيها المؤسسة يعد ضروريًا لضمان دقة وفعالية استراتيجيات إدارة المخاطر.

هـ. نمط السلوك غير التعاقدية، ينبغي على المؤسسات أن تراعي الأنماط السلوكية غير التعاقدية لأجل الاستحقاق عند تقييم مخاطر معدل العائد، لا سيما في ظل التغيرات المستمرة في السوق، على سبيل المثال، قد تتبع بعض المؤسسات في دول معينة ممارسات تسوية كاملة بشرط تقديم خصومات على المعاملات المستقبلية في حالة السداد المبكر، وفي المقابل، قد تُمنح خصومات بأثر رجعي في دول أخرى دون الحاجة إلى إدراج هذا الإجراء بشكل صريح في العقود. وبناءً على ذلك، فإن فهم هذه الفروق السلوكية يعد أساسيًا لضمان فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر في مواجهة التقلبات السوقية.

و. استراتيجيات تقليل التعرض للمخاطر، تشجع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية على تبني استراتيجيات قائمة على تحليل المركز المالي لتقليل حجم تعرضها للمخاطر، ويتضمن ذلك مجموعة من الاستراتيجيات، منها:

- تحديد وتنويع نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفقًا لتوقعات ظروف السوق.
- تطوير أدوات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يساهم في تحقيق أهداف التمويل الإسلامي.
- طرح إصدارات لشرائح من أدوات التوريق المتوافقة مع الشريعة، بهدف تعزيز الاستقرار المالي وتنويع مصادر التمويل.

تُعتبر إدارة مخاطر معدل العائد من العوامل الأساسية لضمان استدامة المؤسسات المالية الإسلامية. فمن خلال تطبيق المبادئ والإجراءات الملائمة، تستطيع هذه المؤسسات تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المالية، مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والنمو المستدام. علاوة على ذلك، يُعد استخدام استراتيجيات فعالة مثل تنويع معدلات الأرباح المستقبلية وتطوير أدوات مالية متوافقة

مع الشريعة الإسلامية من الأمور الحاسمة، حيث تسهم هذه الاستراتيجيات في تقليل التعرض للمخاطر وتعزيز الأداء المالي. وبذلك، فإن التركيز على إدارة المخاطر يُعتبر بمثابة ركيزة أساسية في تعزيز كفاءة المؤسسات المالية الإسلامية وتحقيق أهدافها في بيئة مالية ديناميكية ومتغيرة باستمرار.

المبحث الثاني:-

الدراسة التطبيقية:-

في هذا المبحث، يتم استعراض تطبيق مؤشرات قياس معدل العائد، مع إجراء تحليل تفصيلي لتأثير مخاطر معدل العائد على القيمة الإجمالية للمصرف. وتعتمد الدراسة التطبيقية على بيانات مالية مستخلصة من التقارير السنوية لثلاثة مصارف إسلامية وثلاثة مصارف تقليدية تعمل في مصر، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣. وقد تم اختيار هذه المصارف بناءً على توفر بياناتها المالية وملاءمتها لأهداف الدراسة. وفيما يلي، سيتم تقديم قائمة بالمصارف التي تم تضمينها في التحليل:

المصارف الإسلامية:

١. مصرف فيصل الإسلامي: يعد من أوائل المصارف الإسلامية في مصر، ويتميز بتطبيقه الصارم لمبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاته المالية.
٢. مصرف أبو ظبي الإسلامي: يعمل وفق مبادئ التمويل الإسلامي ويساهم بشكل رئيسي في دعم المشروعات الاقتصادية المتوافقة مع الشريعة.
٣. مصرف البركة الإسلامي: يمثل جزءاً من شبكة البركة المصرفية التي تعمل على تعزيز مفهوم المصرفية الإسلامية على مستوى العالم.

المصارف التقليدية:

١. المصرف العربي الإفريقي الدولي: يعد من البنوك الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية التقليدية، ويتميز بدوره الريادي في دعم التجارة والاستثمار.
٢. مصرف QNB الأهلي: جزء من مجموعة QNB العالمية، ويوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التقليدية في السوق المصري.
٣. المصرف التجاري الدولي (CIB): أكبر بنك خاص في مصر، معروف بتقديمه خدمات مالية تقليدية متقدمة مع تركيز على الابتكار والاستدامة.

حدود الدراسة:

تمتد فترة التحليل لتشمل ثلاث سنوات، من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣، وذلك لضمان تمثيل الظروف الاقتصادية المعاصرة، بما في ذلك أثر جائحة كوفيد-١٩ وما تبعها من تقلبات مالية عالمية وإقليمية على أداء المصارف. تهدف الدراسة، في هذا السياق، إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية تأثير معدل العائد على القيمة السوقية والمالية للمصارف، مع التركيز على الفروقات بين المصارف الإسلامية والتقليدية، كما تسعى الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في أداء هذه المصارف، مما يساهم في فهم أعمق للتحديات والفرص المتاحة في السوق المالي.

١/٢ فجوة المدة (Duration Gap):

تستخدم فجوة المدة كأداة هامة لتقييم تأثير تقلبات معدلات الفائدة على القيمة الإجمالية للمصرف، إذ تعتمد هذه الفجوة على الفارق الزمني بين الأصول والخصوم في الميزانية العمومية، وفي هذا السياق، تتم عملية الحساب من خلال تحديد مدة كل أصل وكل التزام، حيث يتم حساب مدة الأصول بناءً على الوقت المتوقع لتحويل التدفقات النقدية منها، بينما تُحسب مدة الخصوم استناداً إلى التزامات السداد، مع وزن كل عنصر ضمن فئته بناءً على قيمته النسبية، يتم تقييم تأثير كل أصل والتزام على الوضع المالي للمصرف.

تُحسب فجوة المدة عبر طرح مدة الخصوم من مدة الأصول^٢، مما يساعد على تحديد مدى تعرض المصرف لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة، إذا كانت الفجوة موجبة، فهذا يعني أن المصرف قد يستفيد من ارتفاع أسعار الفائدة، بينما تشير الفجوة السالبة إلى أن المصرف قد يتعرض لخسائر محتملة في حال حدوث انخفاض في أسعار الفائدة.

١/١/٢ أثر فجوة المدة على إدارة المخاطر:

إن فهم فجوة المدة يمكن المصرف من تعديل استراتيجيته لإدارة المخاطر بما يتوافق مع طبيعة عملياته وتوجهاته المستقبلية. على سبيل المثال، المصارف التي تظهر فجوة مدة كبيرة تكون أكثر عرضة لتقلبات أسعار الفائدة، مما يوجب اتباع سياسات تحوط قوية لتجنب الآثار السلبية المحتملة. لذلك، تُعد إدارة فجوة المدة ضرورية للحفاظ على استقرار العوائد وضمان الاستدامة المالية للمصرف في ظل ظروف السوق المتقلبة.

ويتم استخدام هذه المنهجية لأنها تساعد في قياس حساسية القيمة الإجمالية للمصرف للتغيرات في أسعار الفائدة، وهو ما يعد أحد المحاور الأساسية لفهم وإدارة المخاطر المالية. ويوضح

(٢) انظر ملاحق الدراسة، حساب مدة الأصول ومدة الخصوم.

الجدول رقم (٢-١) البيانات المستخدمة في حساب فجوة المدة بشكل تفصيلي، بما يشمل توزيع الأصول والخصوم وأوزانها.

جدول رقم (٢-١) فجوة المدة

المصارف الإسلامية				
فجوة المدة	مدة الخصوم الحساسة مرجحة بالأوزان	مدة الأصول الحساسة مرجحة بالأوزان	الفترة	البنوك
-0.54	3.86	3.32	2021	مصرف فيصل الإسلامي
-0.76	3.58	2.82	2022	
-0.61	3.07	2.46	2023	
-1.04	2.39	1.35	2021	مصرف ابو ظبي
-1.25	2.21	0.96	2022	
-1.60	2.25	0.65	2023	
1.68	0.16	1.84	2021	مصرف البركة
0.27	1.71	1.98	2022	
-0.63	1.79	1.16	2023	
البنوك التقليدية				
فجوة المدة	مدة الخصوم الحساسة مرجحة بالأوزان	مدة الأصول الحساسة مرجحة بالأوزان	الفترة	البنوك
0.15	1.13	1.28	2021	المصرف العربي الأفريقي
-0.03	1.19	1.16	2022	
-0.05	0.81	0.76	2023	
0.30	1.48	1.78	2021	المصرف QNB الأهلي
0.24	1.05	1.29	2022	
0.23	0.85	1.08	2023	
1.07	1.2	2.27	2021	المصرف التجاري الدولي
0.42	1.1	1.52	2022	
-0.14	1.26	1.12	2023	

المصدر: إعداد الباحث

يهدف هذا التحليل إلى فهم العلاقة بين مدة الأصول الحساسة ومدة الخصوم الحساسة في المصارف موضوع الدراسة، وذلك من خلال حساب فجوة المدة (Duration Gap) التي تقيس حساسية المصرف لتغيرات أسعار الفائدة. تعد هذه الفجوة مؤشراً رئيسياً لفهم مدى تعرض المصرف لمخاطر تقلبات الأسعار، حيث يؤدي الاختلاف بين مدة الأصول والخصوم إلى زيادة أو تقليل المخاطر المالية. فكلما كانت الفجوة أكبر (سواء إيجابية أو سلبية)، كان المصرف أكثر عرضاً لمخاطر تغير معدلات الفائدة.

تُظهر البيانات المتعلقة بفجوة المدة لكل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية تطورات هامة خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣، مما يتيح فهماً عميقاً لمخاطر معدل العائد المرتبطة بكل نوع من المصارف.

المصارف الإسلامية:-

بالنظر إلى المصارف الإسلامية، نجد أن مصرف فيصل الإسلامي شهد انخفاضاً تدريجياً في مدة الأصول الحساسة مرجحة بالأوزان من ٣.٣٢ سنة في 2021 إلى ٢.٤٦ سنة في 2023، مما يدل على تقلص فترة استحقاق الأصول، في الوقت نفسه، ارتفعت مدة الخصوم الحساسة مرجحة

بالأوزان من ٣.٨٦ سنة إلى ٣.٠٧ سنة، ونتيجة لذلك، تُظهر فجوة المدة تراجعاً مستمراً، حيث بلغت - ٠.٥٤ في ٢٠٢١ وتفاقت إلى - ٠.٦١ في 2023. هذه الفجوة السلبية تشير إلى تعرض المصرف لمخاطر ارتفاع أسعار الفائدة، مما قد يؤثر سلباً على الأداء المالي. أما مصرف أبو ظبي، فقد شهد انخفاضاً ملحوظاً في مدة الأصول، حيث تراجعت من ١.٣٥ سنة في 2021 إلى 0.65 سنة في 2023، بينما مدة الخصوم انخفضت أيضاً من 2.39 سنة إلى 2.25 سنة. هذا الانخفاض الحاد أسفر عن فجوة مدة سلبية متزايدة، حيث كانت - ١.٠٤ في 2021 وتفاقت إلى - ١.٦٠ في 2023. وبالتالي، يشير هذا التراجع إلى تعرض أكبر لمخاطر معدلات الفائدة.

فيما يتعلق بمصرف البركة، نجد أن مدة الأصول الحساسة في ٢٠٢١ كانت 1.84 سنة، مرتفعة نسبياً مقارنةً بمدة الخصوم ٠.١٦ سنة، مما أدى إلى فجوة مدة إيجابية بلغت 1.68. ومع ذلك، لاحظنا تراجعاً في فجوة المدة لتصبح -0.63 في 2023، مما يدل على تزايد المخاطر المحتملة التي قد تواجه المصرف نتيجة لمعدلات الفائدة المتغيرة.

المصارف التقليدية:-

فيما يخص المصارف التقليدية، نجد أن المصرف العربي الأفريقي بدأ بفجوة مدة إيجابية قدرها ٠.١٥ في 2021، لكن هذه الفجوة تراجعت لتصبح -٠.٠٥ في 2023، مما يشير إلى تزايد المخاطر بسبب انخفاض فترة استحقاق الأصول مقارنة بالخصوم.

أما المصرف QNB الأهلي، فقد أظهر فجوة مدة إيجابية مستمرة، حيث كانت ٠.٣٠ في 2021 وتراجعت بشكل طفيف لتصبح ٠.٢٣ في 2023، مما يدل على قدرة المصرف على إدارة مخاطر الفائدة بشكل فعال.

فيما يتعلق بالمصرف التجاري الدولي، فقد شهدت الفجوة تغيرات ملحوظة، حيث ارتفعت في ٢٠٢١ إلى 1.07، ثم تراجعت إلى - 0.14 في 2023. يشير هذا التغيير إلى زيادة تعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة على الرغم من أدائه الجيد في البداية.

بناءً على ما تقدم، فإن تحليل بيانات الجدول (٢-١) يكشف عن فروقات واضحة في إدارة الأصول والخصوم بين المصارف الإسلامية والتقليدية. حيث نلاحظ أن المصارف الإسلامية عموماً تميل إلى وجود فجوات مدة سالبة، وهو ما يعني تعرضها بصورة أكبر لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة مقارنة بالمصارف التقليدية، والأسباب المحتملة لذلك قد تعود إلى طبيعة هيكل الأصول والخصوم في المصارف الإسلامية، حيث تعتمد على أدوات مالية متوافقة مع الشريعة والتي قد تكون أقل مرونة في التعامل مع التغيرات السريعة في أسعار الفائدة مقارنة بالمصارف التقليدية.

من ناحية أخرى، تظهر المصارف التقليدية استقرارًا نسبيًا في إدارة فجوة المدة التي تقترب من الصفر أو موجبه، ما يشير إلى استراتيجيات أكثر فعالية في موازنة الأصول والخصوم. وقد يكون هذا ناتجًا عن المرونة الأكبر للمصارف التقليدية في التعامل مع الأدوات المالية التقليدية مثل الفوائد والعقود الآجلة والسندات التقليدية التي تساعد على موازنة الفجوة بين الأصول والخصوم، وهو ما يتيح لها إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية.

٢/٢ نسبة مدة الأصول الحساسة لتغيرات معدل العائد إلى مدة الخصوم الحساسة

يُعتبر هذا المؤشر أحد الأدوات التحليلية المهمة في قياس مخاطر تغيرات معدل العائد. ويتم احتسابه من خلال قسمة مدة الأصول الحساسة لتغيرات معدل العائد على مدة الخصوم الحساسة لتغيرات معدل العائد. ويستخدم هذا المؤشر لتقييم التوازن بين الأصول والخصوم في المصرف، حيث يوضح مدى تعرض المصرف لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة، وهو ما يتيح للإدارة المالية إمكانية اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز استقرار المصرف.

١/٢/٢ أهمية النسبة:

- النسبة أكبر من (١): تشير إلى أن مدة الأصول الحساسة لتغيرات معدل العائد أطول من مدة الأصول، مما يعني أن المصرف أكثر حساسية تجاه انخفاض أسعار الفائدة. في هذه الحالة، يمكن أن ترتفع قيمة الأصول بشكل أكبر مقارنة بالخصوم، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالانخفاض المفاجئ في العوائد.
 - النسبة أقل من (١): تعكس أن مدة الخصوم الحساسة لتغيرات معدل العائد أطول من مدة الأصول، مما يزيد من تعرض المصرف لمخاطر ارتفاع أسعار الفائدة. في هذا الوضع، قد تواجه الخصوم تكاليف أعلى مقارنة بالعوائد الناتجة عن الأصول، مما قد يؤثر سلبًا على هوامش الربح والقدرة على الوفاء بالالتزامات.
 - النسبة تساوي (١): تشير إلى وجود توازن مثالي بين الأصول والخصوم الحساسة لتغيرات معدل العائد، ما يعزز من قدرة المصرف على الحفاظ على استقراره المالي في ظل تقلبات أسعار الفائدة. هذا الوضع يعد الأمثل من منظور إدارة المخاطر المالية.
- تلعب هذه النسبة دورًا جوهريًا في تحديد مدى تعرض المصرف لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة، مما يساهم في تحسين كفاءة عملية اتخاذ القرار في إدارة الأصول والخصوم، يمكن للمصارف من خلال تحليل هذا المؤشر تحسين هيكلها المالي من خلال إجراء تعديلات دقيقة على محفظة الأصول أو الخصوم بما يتماشى مع أهدافها الائتمانية واستراتيجياتها في إدارة المخاطر.

(٤) انظر ملاحق الدراسة، حساب مدة الأصول ومدة الخصوم.

على سبيل المثال، إذا أظهرت النسبة أن المصرف أكثر عرضة لمخاطر ارتفاع أسعار الفائدة، يمكن اتخاذ إجراءات مثل تقصير مدة الأصول أو تمديد مدة الخصوم بهدف تقليل هذا الانكشاف، كما أن تطبيق هذا المؤشر يعزز قدرة المصرف على الاستجابة للتغيرات الاقتصادية، مما يدعم تحقيق استدامة مالية طويلة الأجل.

يقدم الجدول رقم (2-2) عرضًا تفصيليًا لنسب مدة الأصول الحساسة لتغيرات معدل العائد مقارنة بمدة الخصوم الحساسة لتغيرات معدل العائد، وذلك لعدة فترات زمنية. هذا الجدول يُستخدم لتوضيح مدى تعرض المصارف لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة خلال الفترات المدروسة، ويساعد في الكشف عن التوجهات المحتملة في سياسات إدارة الأصول والخصوم.

جدول رقم (٢-٢) نسبة مدة الأصول الحساسة لتغيرات معدل العائد إلى مدة الخصوم الحساسة لتغيرات معدل العائد

البنوك الإسلامية				
البنوك	الفترة	مدة الأصول الحساسة مرجحة بالأوزان	مدة الخصوم الحساسة مرجحة بالأوزان	مدة الأصول / مدة الخصوم
مصرف فيصل الإسلامي	2021	3.32	3.86	0.86
	2022	2.82	3.58	0.79
	2023	2.46	3.07	0.80
مصرف ابو ظبي	2021	1.35	2.39	0.56
	2022	0.96	2.21	0.43
	2023	0.65	2.25	0.29
مصرف البركة	2021	1.84	0.16	11.50
	2022	1.98	1.71	1.16
	2023	1.16	1.79	0.65
البنوك التقليدية				
البنوك	الفترة	مدة الأصول الحساسة مرجحة بالأوزان	مدة الخصوم الحساسة مرجحة بالأوزان	مدة الأصول / مدة الخصوم
المصرف العربي الأفريقي	2021	1.28	1.13	1.13
	2022	1.16	1.19	0.97
	2023	0.76	0.81	0.94
المصرف QNB الأهلي	2021	1.78	1.48	1.20
	2022	1.29	1.05	1.23
	2023	1.08	0.85	1.27
المصرف التجاري الدولي	2021	2.27	1.2	1.89
	2022	1.52	1.1	1.38
	2023	1.12	1.26	0.89

المصدر: إعداد الباحث

يعرض الجدول (٢-٢) بيانات تحليلية توضح العلاقة بين مدة الأصول الحساسة للتغير في معدل العائد ومدة الخصوم الحساسة لنفس التغير في معدل العائد، للمصارف موضوع الدراسة خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣. لتقييم مستوى التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة، ولتقييم فعالية إدارة الأصول والخصوم في المصرف.

المصارف الإسلامية:-

فيما يخص مصرف فيصل الإسلامي، نلاحظ انخفاضاً تدريجياً في مدة الأصول من ٣.٣٢ سنة في عام ٢٠٢١ إلى ٢.٤٦ سنة في عام 2023، في حين أن مدة الخصوم سجلت انخفاضاً أيضاً من ٣.٨٦ سنة في ٢٠٢١ إلى ٣.٠٧ سنة في 2023. ومع ذلك، كانت نسبة مدة الأصول إلى مدة الخصوم مستقرة تقريباً، حيث تراوحت بين ٠.٨٦ و 0.80، وهو ما يشير إلى أن المصرف يتعرض لمخاطر في حالة ارتفاع معدلات الفائدة، إلا أنه يحافظ على قدر من التوازن في إدارة الأصول والخصوم. أما مصرف أبو ظبي، فقد شهد انخفاضاً واضحاً في مدة الأصول، من ١.٣٥ سنة في ٢٠٢١ إلى ٠.٦٥ سنة في 2023، في حين أن مدة الخصوم بقيت ثابتة تقريباً عند مستوى ٢.٢٥ سنة في 2023. وقد تراجعت نسبة مدة الأصول إلى مدة الخصوم بشكل كبير من ٠.٥٦ إلى ٠.٢٩ خلال نفس الفترة، مما يعكس تزايد تعرض المصرف لمخاطر الفائدة، حيث إن الأصول يُعاد تسعيرها بشكل أسرع من الخصوم، ما يجعله عرضة لتقلبات السوق. بالنسبة إلى مصرف البركة، كان الوضع مختلفاً، إذ سجل المصرف في عام ٢٠٢١ نسبة مدة الأصول إلى مدة الخصوم مرتفعة جداً، بلغت 11.50، ما يدل على أن الأصول يُعاد تسعيرها بوتيرة أبطأ بكثير من الخصوم، مما يخفف من التعرض لمخاطر معدلات الفائدة. إلا أن هذه النسبة تراجعت بشكل ملحوظ في عام ٢٠٢٣ إلى 0.65، بما يشير إلى تقليص الفارق بين الأصول والخصوم وزيادة تعرض المصرف لمخاطر معدلات الفائدة.

المصارف التقليدية

في المصارف التقليدية أظهرت البيانات نمطاً مختلفاً، ففي المصرف العربي الأفريقي، كانت نسبة مدة الأصول إلى مدة الخصوم عند ١.١٣ في 2021، وهو ما يعكس توازناً بين الأصول والخصوم، ومع ذلك انخفضت هذه النسبة إلى ٠.٩٤ في عام 2023، مما يدل على زيادة طفيفة في المخاطر المتعلقة بمعدلات الفائدة. وفي مصرف QNB الأهلي، كانت نسبة مدة الأصول/مدة الخصوم مرتفعة نسبياً، حيث بلغت 1.20 في 2021 وارتفعت إلى 1.27 في 2023، مما يدل على قدرة المصرف على تحقيق عوائد جيدة من أصوله مقارنة بالخصوم. هذا الوضع يعكس استراتيجية متوازنة في إدارة المخاطر. أما المصرف التجاري الدولي، فقد حقق نسباً عالية في مدة الأصول إلى مدة الخصوم، حيث بلغت ١.٨٩ في 2021، ما يعكس قدرة المصرف على استغلال الفارق الزمني بين الأصول والخصوم لتحقيق عوائد أكبر، ومع ذلك، انخفضت هذه النسبة إلى ٠.٨٩ في 2023، بما يشير إلى زيادة تعرض المصرف لمخاطر معدلات الفائدة.

ويشير التحليل السابق إلى أن المصارف الإسلامية تعاني عمومًا من نسب أقل بين مدة الأصول والخصوم مقارنة بالمصارف التقليدية، وهو ما يعكس تعرضًا أكبر لمخاطر أسعار الفائدة، ويُعزى ذلك إلى طبيعة الأصول والخصوم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي قد تفتقد المرونة اللازمة لمواجهة التغيرات السريعة في الأسواق المالية. ومن ثم، تحتاج المصارف الإسلامية إلى تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لإدارة الفجوات بين الأصول والخصوم لضمان تحقيق الاستقرار المالي في مواجهة تقلبات السوق.

في المقابل، تتمتع المصارف التقليدية بتوازن أفضل بين الأصول والخصوم، مما يعزز من قدرتها على إدارة مخاطر أسعار الفائدة بشكل أكثر فعالية، وهو ما يعكس استخدام أدوات مالية تقليدية أكثر مرونة تمكنها من تعديل مراكزها بسهولة أكبر في ظل تقلبات السوق.

٣/٢ نسبة الأصول الحساسة لمعدل العائد إلى الخصوم الحساسة لمعدل العائد

تُعتبر نسبة الأصول الحساسة للتغير في معدل العائد إلى الخصوم الحساسة لنفس التغير أداة تحليلية حيوية في قياس مخاطر معدل العائد، وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة قيمة الأصول الحساسة للتغيرات في معدل العائد على قيمة الخصوم الحساسة للتغيرات ذاتها. هذا المؤشر يعكس توازن الهيكل المالي بين الأصول والخصوم، مما يوفر رؤى قيمة حول قدرة المصرف على مواجهة تقلبات أسعار الفائدة.

١/٣/٢ أهمية النسبة:

- التقييم الدقيق للمخاطر: تشير النسبة التي تتجاوز الواحد إلى أن الأصول الحساسة للتغيرات في معدل العائد تتفوق على الخصوم، وهو ما يمنح المصرف مرونة أكبر في التعامل مع تقلبات السوق، هذا التفوق يعكس قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المالية بشكل أكثر فعالية.
 - استراتيجيات إدارة الأصول: بناءً على هذه النسبة، تستطيع الإدارة المالية اتخاذ قرارات استراتيجية تهدف إلى تحقيق توازن مثالي بين الأصول والخصوم، هذا التوازن يعزز بدوره الكفاءة التشغيلية ويؤدي إلى زيادة الربحية، مما يجعل الإدارة قادرة على تحسين الأداء المالي للمصرف.
 - التخطيط المالي المستقبلي: تسهم هذه النسبة في تقييم تأثير التغيرات المستقبلية في أسعار الفائدة على أداء المصرف، مما يمكّن الإدارة من وضع استراتيجيات تحوط فعالة، الأمر الذي يساعد المصرف في التكيف مع التحديات المالية المستقبلية وتحقيق استقرار مالي طويل الأجل.
- ويمكن تطبيق هذا المؤشر من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (٢-٣)، الذي يعرض نسبة الأصول الحساسة للتغير في معدل العائد مقارنةً بالخصوم الحساسة للتغير في نفس المعدل، حيث يوفر هذا الجدول تحليلاً شاملاً لتقييم المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم عبر فترات زمنية محددة.

جدول رقم (٢-٣) نسبة الأصول الحساسة لمعدل العائد إلى الخصوم الحساسة لمعدل العائد

البنوك الإسلامية				
البنوك	الفترة	الأصول الحساسة	الخصوم الحساسة	الأصول الحساسة/ الخصوم الحساسة
مصرف فيصل الإسلامي	2021	128092204	113277852	1.13
	2022	148103173	128646413	1.15
	2023	173419404	150525747	1.15
مصرف ابو ظبي	2021	90171695	90171695	1.00
	2022	117097626	117097626	1.00
	2023	162506694	162506694	1.00
مصرف البركة	2021	83836071	74501287	1.13
	2022	88720703	77448026	1.15
	2023	102913965	88333617	1.17
البنوك التقليدية				
البنوك	الفترة	الأصول الحساسة	الخصوم الحساسة	الأصول الحساسة/ الخصوم الحساسة
المصرف العربي الأفريقي	2021	14868375	12883062	1.15
	2022	12648360	10720215	1.18
	2023	16787699	14775903	1.14
المصرف QNB الأهلي	2021	348635967	303159796	1.15
	2022	470624677	415521983	1.13
	2023	613863798	541845834	1.13
المصرف التجاري الدولي	2021	510393641	420983783	1.21
	2022	662944787	564199267	1.18
	2023	855932586	718882200	1.19

المصدر: إعداد الباحث

تُظهر بيانات الجدول (٢-٣) المتعلقة بنسبة الأصول الحساسة إلى الخصوم الحساسة في المصارف الإسلامية والتقليدية للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣ توازنًا عامًا في إدارة هذه المؤسسات المالية لمخاطر معدل العائد. هذه النسبة تعتبر مؤشرًا حيويًا لفهم قدرة المصرف على مواجهة تقلبات السوق وتحقيق استقرار مالي طويل الأمد.

المصارف الإسلامية:-

بالنظر إلى مصرف فيصل الإسلامي، نجد أن نسبة الأصول الحساسة إلى الخصوم الحساسة ظلت ثابتة نسبيًا عند ١.١٣ في عام 2021، وارتفعت بشكل طفيف إلى ١.١٥ في عامي ٢٠٢٢ و 2023، وهذا يدل على أن المصرف تمكن من الحفاظ على توازن بين الأصول والخصوم، مع قدر من التفوق للأصول الحساسة، مما يشير إلى مرونة جيدة في مواجهة التقلبات المحتملة في السوق.

أما مصرف أبو ظبي، فقد أظهرت البيانات ثباتًا واضحًا في نسبة الأصول إلى الخصوم عند ١.٠٠ على مدار السنوات الثلاث، وهذا يعني أن الأصول الحساسة والخصوم الحساسة

متساوية، بما قد يشير إلى إدارة متوازنة، ولكن أقل مرونة تجاه تقلبات السوق. وبالتالي، يحتاج المصرف إلى تحسين هذه النسبة لزيادة مرونته في مواجهة أي تغييرات مفاجئة في السوق المالي. بالنسبة لمصرف البركة، نجد أن نسبة الأصول الحساسة إلى الخصوم الحساسة قد شهدت زيادة تدريجية من ١.١٣ في ٢٠٢١ إلى ١.١٧ في 2023. وهذا النمو في النسبة يعكس تعزيز المصرف لمركزه المالي، مما يشير إلى تحسن قدرته على استغلال الأصول الحساسة لمواجهة التزاماته، وبالتالي، تعزيز أدائه المالي واستقراره في السوق.

المصارف التقليدية:-

فيما يتعلق بالمصارف التقليدية، يظهر المصرف العربي الأفريقي توازنًا جيدًا في نسبة الأصول إلى الخصوم، حيث كانت ١.١٥ في 2021، وارتفعت إلى ١.١٨ في 2022، ثم عادت لتتخف قليلاً إلى ١.١٤ في 2023. وهو ما يعكس قدرة المصرف على تحقيق استقرار نسبي في إدارة الأصول والخصوم، مع بقاء الأصول الحساسة في وضع مريح لتغطية الخصوم.

أما مصرف QNB الأهلي، فقد شهدت نسبة الأصول الحساسة إلى الخصوم الحساسة استقرارًا نسبيًا، حيث كانت ١.١٥ في 2021، ثم تراجعت قليلاً إلى ١.١٣ في عامي ٢٠٢٢ و2023. وبالتالي، يعكس هذا الاستقرار قدرة المصرف على إدارة التوازن بين الأصول والخصوم الحساسة، مما يساهم في الحفاظ على استقرار أدائه المالي في مواجهة التحديات السوقية.

بالنسبة إلى المصرف التجاري الدولي، فقد حقق أعلى نسب بين المصارف التقليدية، حيث كانت ١.٢١ في 2021 وتراجعت إلى ١.١٨ في 2022، ثم ارتفعت قليلاً إلى ١.١٩ في 2023. وهذا يعكس قدرة المصرف على تحقيق استغلال أمثل للأصول الحساسة لمواجهة التزاماته، مما يضعه في وضع أفضل لإدارة المخاطر المالية وتحقيق عوائد مستدامة.

بشكل عام، تُظهر التحليل السابق أن كل من المصارف الإسلامية والتقليدية قادرة على إدارة الأصول والخصوم الحساسة بفعالية نسبية، على الرغم من وجود بعض التباينات في الأداء، حيث تظهر المصارف الإسلامية استقرارًا في بعض الحالات، كما هو الحال مع مصرف فيصل الإسلامي ومصرف البركة، بينما يحتاج مصرف أبو ظبي إلى تحسين نسبة الأصول إلى الخصوم لزيادة مرونته في المقابل، تظهر المصارف التقليدية توازنًا جيدًا، مع تفوق ملحوظ في الأداء لدى المصرف التجاري الدولي. وبالتالي، يتعين على كل مصرف مواصلة تطوير استراتيجيات إدارة الأصول والخصوم لتعزيز قدرته على مواجهة تقلبات السوق وضمان الاستدامة المالية.

الخلاصة:-

تناولت الدراسة تحليل فجوة المدة وتأثيرها على إدارة المخاطر في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية، حيث تعبر فجوة المدة عن الفارق الزمني بين مدة الأصول الحساسة ومدة

الخصوم الحساسة. ويُظهر تحليل فجوة المدة وجود فروق واضحة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في قدرتها على التعامل مع تقلبات أسعار الفائدة. ويكشف التحليل عن فروقات واضحة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في قدرتها على التعامل مع تلك التقلبات، فقد تبين أن المصارف الإسلامية تميل إلى فجوات مدة سالبة، ما يجعلها أكثر عرضة لمخاطر ارتفاع أسعار الفائدة، ويرجع ذلك إلى اعتمادها على استثمارات طويلة الأجل مقابل التزامات قصيرة الأجل نسبياً، وهو ما يُضعف مرونتها في التكيف مع التغيرات السريعة في الأسواق المالية. على النقيض، أظهرت المصارف التقليدية استقراراً نسبياً في إدارة فجوة المدة، مما يعكس استراتيجيات أكثر فعالية في موازنة الأصول والخصوم، وذلك بفضل استخدامها للأدوات المالية التقليدية التي تمنحها مرونة أكبر في التعامل مع المخاطر.

بالنسبة إلى نسبة مدة الأصول الحساسة لتغيرات معدل العائد إلى مدة الخصوم الحساسة، أوضحت الدراسة أن المصارف الإسلامية تسجل عمومًا نسبة أقل مقارنة بالمصارف التقليدية، مما يزيد من تعرضها لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة. ويُعزى هذا الأمر إلى طبيعة الأصول والخصوم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تفتقر إلى المرونة المطلوبة لمواكبة التغيرات السوقية السريعة. في المقابل، أظهرت المصارف التقليدية توازنًا أفضل في هذه النسبة، مما يعزز قدرتها على إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية.

أما فيما يخص نسبة الأصول الحساسة لمعدل العائد إلى الخصوم الحساسة لمعدل العائد، فقد أظهرت البيانات أن المصارف الإسلامية تحافظ على نسب معقولة بين الأصول والخصوم مع تحسن تدريجي في بعض المصارف. وعلى الجانب الآخر، حققت المصارف التقليدية مستويات مشابهة من التوازن، لكنها ما زالت تواجه بعض الضغوط التي تحتاج إلى حلول فعّالة.

بناءً على ذلك، تُخلص الدراسة إلى أن المصارف التقليدية تتمتع بمرونة أكبر في مواجهة تقلبات أسعار الفائدة، في حين أن المصارف الإسلامية بحاجة إلى تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لإدارة المخاطر، وذلك لضمان قدرتها على التكيف مع التغيرات المتسارعة في الأسواق المالية.

النتائج والتوصيات:-

استنادًا إلى النتائج المستخلصة من الدراسة النظرية والتطبيقية، يمكن تلخيص أبرز النتائج والتوصيات فيما يلي:

النتائج:

١. تحديد العائد في المصارف الإسلامية: تتميز المصارف الإسلامية بآلية تحديد العائد المستحق لأصحاب حسابات الاستثمار استنادًا إلى عقود التمويل التي تنص على المشاركة في الربح والخسارة الناتجة عن أنشطة المصرف خلال السنة المالية. لذلك، فإن أي تغير في مستوى

الربحية يؤثر مباشرة على معدل العائد المدفوع لأصحاب الاستثمار، مما يعكس عدم تعرض هذه المصارف بشكل مباشر لمخاطر معدل العائد، إلا أن بعض المصارف الإسلامية قد تواجه مخاطر تجارية نتيجة انخفاض معدل العائد لديها.

٢. عدم التوافق بين الأصول والخصوم الحساسة: يتضح من النتائج عدم وجود توافق ملحوظ بين الأصول الحساسة والخصوم الحساسة للتغير في معدل العائد لدى معظم المصارف الإسلامية والتقليدية المدروسة، باستثناء مصرف أبو ظبي الإسلامي، الذي حافظ على نسبة تساوي الواحد على مدى جميع أعوام الدراسة. في المقابل، كانت النسبة لدى باقي المصارف تتجاوز الواحد، مما يعرضها لمخاطر متزايدة في حال انخفاض معدل العائد.

٣. انخفاض مخاطر معدل العائد في المصارف الإسلامية: تُظهر البيانات أن مخاطر معدل العائد منخفضة في المصارف الإسلامية، حيث جاء مصرف أبو ظبي كأقل مصرف معرض لمخاطر معدل العائد، محققاً نسباً متساوية (١.٠) على مدار ثلاثة أعوام. بينما أظهرت المصارف فيصل الإسلامي والبركة مستويات متقاربة في الأعوام ٢٠٢١ و٢٠٢٢ (١.١٣ و١.١٥) مع زيادة في عام ٢٠٢٣ (١.١٥) لمصرف فيصل و١.١٧ لمصرف البركة)، مما يشير إلى احتمال تعرضهما لمخاطر منخفضة عند انخفاض معدل العائد.

٤. مخاطر معدل العائد في المصارف التقليدية: أظهرت النتائج أن مخاطر معدل العائد منخفضة أيضاً في المصارف التقليدية، حيث جاء المصرف QNB الأهلي كأقل مصرف معرض لهذه المخاطر (١.١٣، ١.١٣، ١.١٥). بينما جاء المصرف العربي الأفريقي في المرتبة الثانية (١.١٥، ١.١٨، ١.١٤)، والمصرف التجاري الدولي في المرتبة الثالثة (١.٢١، ١.١٨، ١.١٩)، مما يعكس احتمال تعرض هذه المصارف الثلاثة لمخاطر منخفضة عند انخفاض معدل العائد.

التوصيات:

١. تطوير استراتيجيات لإدارة فجوة المدة: يُنصح بتبني فجوة المدة كأداة فعالة في قياس مخاطر معدل العائد، إذ إنها تأخذ بعين الاعتبار تأثير تغيرات معدل العائد بالإضافة إلى الصدمات الأخرى، مثل مخاطر السوق ومخاطر أسعار الصرف. كما أن تحليل فجوات المدة يساعد في فهم تأثير هذه التغيرات على القيم السوقية لأصول وخصوم المصرف.
٢. مراعاة النمط السلوكي للعمليات: يجب على المصارف النظر في النمط السلوكي غير التعاقدى لأجل الاستحقاق في إطار البيئة الاقتصادية المتغيرة. على سبيل المثال، في بعض الدول، قد توافق المصارف على تسوية كاملة بشرط تقديم خصومات على عمليات لاحقة في حالة السداد المبكر، بينما في دول أخرى، يمكن أن تمنح خصومات مرتجعة وفق تقديرها المطلق دون ذكر ذلك في العقود.

٣. استقطاب ودائع متوافقة مع فترة الاستثمار: يتعين على المصارف الإسلامية والتقليدية التركيز على استقطاب ودائع تتماشى مع فترات الاستثمار المقدمة للعملاء، حيث يسهم التوافق بين الودائع والاستثمارات في تقليل مخاطر معدل العائد.
٤. تحسين إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية: يتعين على المصارف الإسلامية تحسين استراتيجيات التحوط وإدارة المخاطر المالية من خلال اعتماد أدوات مالية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل الصكوك. هذه الأدوات ستساعد في تعزيز مرونة المصارف في التعامل مع تقلبات السوق.
٥. زيادة استخدام أدوات التحوط في المصارف التقليدية: يوصى بتوسيع نطاق استخدام أدوات المشتقات المالية للتحوط بشكل فعال ضد تقلبات أسعار الفائدة.

مراجع البحث:-

المراجع العربية:

١. جرودي، رنده، ويوسف، إيمان. (٢٠١٧). "إدارة المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية". أبحاث اقتصادية وإدارية، ٢٢، ص ٩٨-٨١.
٢. حمزات، لى مصطفى والشليبي، مطيع أسعد (٢٠٢٢) "أثر معدل عائد الاستثمار في حجم الودائع الاستثمارية- دراسة مقارنة في المصارف السورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، مجلد: ٣٨، العدد: ٤.
٣. سمرة، ياسر محمد، عزازي محمد فتحي، ودرويش سولاف حسين. (٢٠٢٢). "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الإلكترونية بالبنوك". Journal of Environmental Studies and Research, 12(2)، ص ٢٠٤-٢٢٦.
٤. منصور، بشرى يحيى. (٢٠١٨). "تقييم أثر مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر رأس المال على الاستقرار المصرفي اليمني: دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، المجلد التاسع، العدد الأول، ص ٣٨٧-٤١٠.
٥. ميموني، ياسين، بوقطاية، سفيان، وبسويح، منى. (٢٠٢٠). "استخدام الهندسة المالية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية". مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، العدد ٣، المجلد ٢، ص ٦٨-٧٦.

المراجع الأجنبية:

1. Ahmed, Fatma, Hussainey, Khaled & Ismail, Elsayeda. (2017). "The Impact of Efficiency on Islamic Banks' Performance: A Cross-Country Study". International Journal of Excellence in Islamic Banking and Finance, 6(2), 363.
2. Alawi Balfaqi, Muhamad Azhari Wahid & Azrul Azlan Iskandar Mirza, (2022), "The Finance Performance Comparison Between Conventional and Islamic Banks in Saudi Arabia", The Journal of Muamalat and Islamic Finance Research Vol. 19, No. 2, Dec 2022, Pp. 155-173.
3. Charles Cohen, Srobona Mitra, Fabio Natalucci. (2023). "New Look at Global Banks Highlights Risks from Higher-for-Longer Interest Rates". This blog is

- based on Chapter 2 of the October 2023 Global Financial Stability Report, "A New Look at Global Banking Vulnerabilities."
4. Chattha, J. A., Alhabshi, S. M., & Meera, A. K. M. (2020). "Risk management with a duration gap approach: Empirical evidence from a cross-country study of dual banking systems". Journal of Islamic Accounting and Business Research, 11(6), 1257-1300.
 5. Habib, Farrukh, & Masih, Mansur. (2017). "The Effect of Interest Rates and Rate of Profit on Islamic Investment Deposits: Evidence from Malaysia". Available at: <https://mpr.ub.uni-muenchen.de/99909/>
 6. Islamic Financial Services Board. (2005). "Guiding Principles of Risk Management for Institutions (other than Insurance Institutions) Offering Only Islamic Financial Services".
 7. Khaliq, A., Thacker, H. M. T., Pitchay, A. A., & Thacker, M. A. M. T. (2017). "Interest rate risk management and Islamic banking: Evidence from Malaysia". Journal of Islamic Finance, 6(1), 016-030.
 8. Mohamed, Wael Moustafa Hassan. (2018). "Difference between Conventional Banks and Islamic Banks in the Middle East Region: A Risk Management Approach". JRL of the Faculty of Commerce for Scientific Research, 55(1).
 9. Rafał Komorowski & Katarzyna Kubiszewska. (n.d.). "An Assessment of Islamic Banking in Bosnia and Herzegovina – a Comparative Analysis Using the CAMELS Approach". Ekonomia Międzynarodowa, Vol. 16.
 10. Shatha, Qamhieh Hashem & Paolo, Giudici. (2016). "Systemic Risk of Conventional and Islamic Banks: Comparison with Graphical Network Models". Scientific Research, Vol. 7, No. 17.
 11. Zainol, Z., & Kassim, S. H. (2012). "A critical review of the literature on the rate of return risk in Islamic banks". Journal of Islamic Accounting and Business Research, 3(2), 121-137.

ملاحق الدراسة

يمكن الاطلاع على ملاحق الدراسة من خلال الرابط التالي:

https://fileservice.pdfFiller.com/secure/li3wbjrsFeZIs8LyQ2zWSSojY3r18Eo3k21HfNehzLcoWiPvWcebrWc-fkRlupYbU8xGrw9BVQT_UgbrU5ng-lqp47tP1B5RvtUsu-h4wrZM?signature=902a7c9834ea18869c99c25429ec4a7a77af14c5&key=B574C52A5858C9604457&expires=1728039507&crypt_key=kglaTvSX8PDo0VJbMoNsolTtc31Qay7EILmleBl5LNahQWTbqBektgdt8CXEvk